

Distr.: General
6 March 2018
Arabic
Original: English



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

جزر كايمان

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

٣	لمحة سريعة عن الإقليم
٤	أولا - المسائل الدستورية والسياسية والقانونية
٥	ثانيا - الميزانية
٥	ثالثا - الأحوال الاقتصادية
٥	ألف - لمحة عامة
٦	باء - الخدمات المالية
٧	جيم - السياحة
٨	دال - الزراعة
٨	هاء - الهياكل الأساسية
٨	واو - الاتصالات السلكية واللاسلكية والمرافق العامة

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستقاة من مصادر عامة، تشمل المصادر الخاصة بحكومة الإقليم، ومن المعلومات التي أحالتها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. وكانت الدولة القائمة بالإدارة قد أحالت هذه المعلومات في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. ويرد مزيد من التفاصيل في ورقات العمل السابقة المتاحة على الموقع الشبكي التالي: www.un.org/en/decolonization/workingpapers.shtml.



الصفحة

٩	رابعاً - الأحوال الاجتماعية
٩	ألف - لمحة عامة
١٠	باء - العمل والهجرة
١٠	جيم - التعليم
١١	دال - الصحة العامة
١١	هاء - الجريمة والسلامة العامة
١٢	واو - حقوق الإنسان
١٤	خامساً - البيئة والتأهب لمواجهة الكوارث
١٥	سادساً - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين
١٥	سابعاً - مركز الإقليم في المستقبل
١٥	ألف - موقف حكومة الإقليم
١٥	باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة
١٦	ثامناً - الإجراءات التي اتخذتها الجمعية العامة
١٩	المرفق - خريطة

لمحة سريعة عن الإقليم

الإقليم: جزر كايمان، هي، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تديره المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

ممثل السلطة الإدارية: الحاكم هيلان كيلباتريك (أيلول/سبتمبر ٢٠١٣).

الجغرافيا: يقع الإقليم على بعد ٢٩٠ كيلومترا تقريبا غرب جامايكا وعلى نحو المسافة ذاتها جنوب كوبا، وهو يتألف من ثلاث جزر هي: كايمان الكبرى، وكايمان براك، وكايمان الصغرى القريبة منها.

المساحة: ٢٦٤ كيلومترا مربعا.

المنطقة الاقتصادية الخالصة: ١٣٧ ١١٩ كيلومترا مربعا.

السكان: ٦١ ٣٦١ نسمة (الذكور ٤٢٢ ٢٩ نسمة، الإناث ٩٣٩ ٣١ نسمة (تقديرات عام ٢٠١٦)).

العمر المتوقع عند الميلاد: ٨١,١ سنة (الذكور ٧٨,٤ سنة، الإناث ٨٣,٩ سنة (تقديرات عام ٢٠١٥)).

التركيبة العرقية: الأوروبيون من أصل أفريقي (٤٠ في المائة)، الأفارقة (٢٠ في المائة)، الأوروبيون (٢٠ في المائة)، الأعراق الأخرى (٢٠ في المائة).

اللغات: الإنكليزية.

العاصمة: جورجتاون.

رئيس حكومة الإقليم: ألدن ماكلافلن (أيار/مايو ٢٠١٧).

الأحزاب السياسية الرئيسية: التقدميون والحزب الديمقراطي لجزر كايمان.

الانتخابات: أجريت الانتخابات الأخيرة في ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٧؛ ومن المقرر إجراء الانتخابات المقبلة في أيار/مايو ٢٠٢١.

الهيئة التشريعية: جمعية تشريعية (١٩ عضوا منتخبا وعضوان بحكم المنصب).

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: ٤٨ ٣٧١ دولارا من دولارات جزر كايمان (تقديرات عام ٢٠١٦ بالقيمة الاسمية).

الاقتصاد: الخدمات المالية الخارجية والسياحة.

الشركاء التجاريون الرئيسيون: الولايات المتحدة الأمريكية.

معدل البطالة: ٤,٢ في المائة (تقديرات عام ٢٠١٦).

الوحدة النقدية: دولار جزر كايمان المربوط بدولار الولايات المتحدة (دولار جزر كايمان = ١,٢٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة).

موجز تاريخي: كان البريطانيون هم أول من استعمر في الفترة بين عامي ١٦٦١ و ١٦٧١ هذا الإقليم الذي اكتشفه، كما قيل، كريستوفر كولومبس في أواخر القرن الخامس عشر. ثم نشأ تدريجياً ابتداءً من عام ١٧٣٤ تقليدُ تسييره ذاتياً وأنشئت له جمعية تشريعية في عام ١٨٣١ عُرفت باسم جمعية العدالة والمجالس الكنسية. وأُلغي فيه نظام العبودية في عام ١٨٣٤. وفي عام ١٨٦٣، أصبحت جزر كايمان إقليماً تابعاً لجامايكا، وعندما نالت جامايكا استقلالها بعد ٩٩ عاماً من ذلك، بقيت جزر كايمان تحت سلطة التاج البريطاني.

أولاً - المسائل الدستورية والسياسية والقانونية

- ١ - بموجب دستور عام ٢٠٠٩، يتولى حاكم الإقليم الذي يعينه التاج البريطاني مسؤولية تسيير الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الداخلي وتعيين موظفي الخدمة المدنية.
- ٢ - وتتألف الجمعية التشريعية من رئيس الجمعية و ١٩ عضواً منتخباً وعضوين يكسبان عضويتها بحكم منصبيهما، وهما نائب الحاكم والنائب العام. ويجوز لرئيس الجمعية أن يكون إما من أعضائها المنتخبين من غير الوزراء، وإما شخصاً يستوفي الشروط المؤهلة لنيل عضوية الجمعية. وتتألف المجلس الوزاري للإقليم الذي يتولى رئاسته حاكم الإقليم من رئيس الوزراء وست وزراء آخرين وعضوين يتم تعيينهما بحكم منصبهما، وهما نائب الحاكم والنائب العام. ورئيس الوزراء هو عضو في الجمعية يوصي به الحزب الحاصل على أغلبية المقاعد، ويعينه الحاكم. ويعين الحاكم الوزراء الستة الآخرين بعد استشارة رئيس الوزراء من بين أعضاء الجمعية المنتخبين.
- ٣ - وفي الانتخابات العامة التي أُجريت في أيار/مايو ٢٠١٧، فاز التقدميون بسبعة مقاعد في الجمعية التشريعية من مجموع مقاعدها التسعة عشر. وفاز الحزب الديمقراطي لجزر كايمان، بثلاثة مقاعد فيما فاز بالمقاعد التسعة المتبقية مرشحون مستقلون أو مرشحون عن مجموعات سياسية مختلفة. وجرى تشكيل ائتلاف حكومي، يحمل اسم "حكومة الوحدة"، بسبعة أعضاء من حركة التقدميين، وثلاثة أعضاء مستقلين وثلاثة أعضاء من الحزب الديمقراطي. ونتيجة لذلك، أُعيد تعيين ألدن ماكلافن، زعيم التقدميين، رئيساً للوزراء إثر انتخابات جرت في الجمعية التشريعية في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٧.
- ٤ - وتتألف النظام القضائي من محكمة القضاء المستعجل (التي تضم محكمة الأحداث)، ومن محكمة قاضي الوفيات والمحكمة الكبرى ومحكمة الاستئناف. ويشمل اختصاص محكمة القضاء المستعجل الدعاوى المدنية والجنائية. وتعرض محكمة القضاء المستعجل دعاوى الاستئناف على المحكمة الكبرى، وهي محكمة تدوينية عليا تطبق القانون العام لإنكلترا وويلز. وتعال دعاوى الاستئناف من المحكمة الكبرى إلى محكمة الاستئناف التي تضم رئيساً وعلى الأقل قاضيين اثنين. وتعال دعاوى الاستئناف التي تتجاوز ذلك، في بعض الحالات، إلى اللجنة القضائية التابعة لمجلس الملكة الخاص في لندن. وتفيد الدولة القائمة بالإدارة بأن الإقليم قد أنشأ أيضاً ثلاث محاكم "لحل المشاكل" للتعامل مع المجرمين الذين يعانون من إدمان المخدرات أو من مشاكل تتعلق بصحتهم العقلية أو من الذين ارتكبوا جرائم في سياق محلي.
- ٥ - وكما ورد في تقارير سابقة، أصدرت لجنة الاستعراض المعنية بجزر كايمان، في عام ٢٠١١، تقريراً بعنوان "استعراض العلاقة بين المملكة المتحدة وجزر كايمان". ومن بين المسائل الرئيسية التي أثيرت خلال هذه العملية التشاورية الرغبة في تعزيز الحكم المحلي الذاتي، والعمل في الوقت نفسه على إقامة

علاقة تتيح الحصول على دعم مستمر من المملكة المتحدة - مثلاً في حالة تعرّض الإقليم لضغوط من الدوائر المالية الدولية.

٦ - إضافةً إلى ذلك، وكما ورد في تقارير سابقة، قال رئيس وزراء سابق للإقليم، في اجتماع لرابطة برلمانات الكومنولث عُقد في جوهانسبورغ، جنوب أفريقيا، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، إن جزر كايمان ليست مفوّضة للحوض في مسألة الاستقلال وإن المسألة لم تطرح علناً.

ثانياً - الميزانية

٧ - اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، انتقل الإقليم من العمل بدورة سنته المالية الممتدة من تموز/يوليه إلى حزيران/يونيه لتصبح من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر. ووثيقة ميزانية الإقليم لعامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، التي تغطي فترة ٢٤ شهراً من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر من ذينك العامين، تتوقع أن يبلغ إجمالي إيرادات التشغيل ٧٣٠,٧ مليون دولار كايماي ومصروفات التشغيل ٦٤٤,١ مليون دولار كايماي لعام ٢٠١٨، وإجمالي إيرادات التشغيل بمبلغ ٧٢٢,٨ مليون دولار كايماي ومصروفات التشغيل ٦٥٧,٨ مليون دولار كايماي لعام ٢٠١٩.

٨ - أما بالنسبة لفترة الثمانية عشر شهراً في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، فقد قدّرت حكومة الإقليم أن تحقق إيرادات إجماليها ٩٣٤,٨ مليون دولار كايماي (بما يفوق ما كان مدرجاً أصلاً في الميزانية والبالغ ٩٠٨,٥ ملايين دولار كايماي بمبلغ ٢٦,٣ مليون دولار كايماي)، بينما من المتوقع أن تبلغ مصروفات التشغيل والتمويل ٨٧٩,٨ مليون دولار كايماي (بما يفوق ما هو مدرج في الميزانية الأصلية البالغ ٨٦٢,٤ مليون دولار بمبلغ ١٧,٤ مليون دولار كايماي). ووفقاً لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، فقد سجلت حكومة الإقليم فائضاً قدره ٥٥ مليون دولار كايماي خلال فترة الثمانية عشر شهراً في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧.

٩ - وقد بدأت المملكة المتحدة وجزر كايمان تعلمان منذ عام ٢٠١٢ معاً ضمن إطار لتنظيم المسؤولية المالية يُلزم الإقليم بتوخي الحكمة والشفافية في الإدارة المالية عبر التخطيط بشكل فعال على المدى المتوسط. ووفقاً لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، فإن الإقليم قد تقيد بما يلزم من نسب الدّين والاحتياط النقدي المحددة في الإطار بحلول الموعد النهائي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦.

١٠ - وجزر كايمان ولاية قضائية لا تفرض ضرائب مباشرة على دخل الأفراد أو الشركات. فالمصادر الرئيسية لإيرادات الحكومة هي رسوم الاستيراد، والخدمات المالية، ورسوم الرخص، ورسوم تصاريح العمل، ورسوم الدمغ. وهناك أيضاً ضريبة بيئية يدفعها زوار الإقليم.

١١ - وجزر كايمان لا تستوفي الشروط التي تؤهلها للحصول على المساعدات المقدمة للأقاليم في إطار صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر، ولكنها مؤهلة للحصول على معونات غير مبرمجة.

ثالثاً - الأحوال الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

١٢ - يعتمد اقتصاد جزء كايمان على تقديم الخدمات المالية - وهي القطاع المهيمن في الاقتصاد - وعلى السياحة. ولا توجد في الإقليم مصائد لصيد الأسماك بكميات تجارية.

١٣ - وقد قُدِّر الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٦ بمبلغ ٢,٧١ بليون دولار كايماي، مقارنةً بمبلغ ٢,٦٣ بليون دولار في عام ٢٠١٥. ووفقاً لمكتب الاقتصاد والإحصاءات الحكومي في جزر كايمان، فقد بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي بالسعر الثابت (٢٠٠٧) في عام ٢٠١٦ نسبة ٣,٥ في المائة، مقارنةً بنسبة ٢,٨ في المائة في عام ٢٠١٥. وعلاوةً على ذلك، وحسب التقرير الاقتصادي نصف السنوي لجزر كايمان لعام ٢٠١٧، فقد حقق اقتصاد الإقليم، في النصف الأول من عام ٢٠١٧، نمواً بنسبة ٢,٣ في المائة، يعزى أساساً إلى زيادة النشاط الاقتصادي في مجالات البناء، وتجارة الجملة والمفرق، وإمدادات الماء والكهرباء.

باء - الخدمات المالية

١٤ - وفقاً لإحصاءات الحكومة، مثّل قطاع الخدمات المالية والتأمين ما نسبته ٤٠,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للإقليم في عام ٢٠١٦.

١٥ - واستناداً إلى التقرير الاقتصادي السنوي لجزر كايمان لعام ٢٠١٦، فإن الإقليم ما زال يمثّل قناة رئيسية للتمويل الدولي، إذ يُصنّف في المرتبة الثامنة في العالم بناءً على قيمة الوضع الدولي للقطاع المصرفي من حيث الأصول والمرتبة السابعة من حيث الخصوم. وانخفض عدد التراخيص المصرفية والاستثمارية بنسبة ١٣,٦ في المائة، من ١٨٤ ترخيصاً في عام ٢٠١٥ إلى ١٥٩ ترخيصاً في عام ٢٠١٦. وارتفع العدد الإجمالي لشركات التأمين بشكل ضئيل بمقدار شركة واحدة (١,٠ في المائة) ليصبح ٧٤٠ شركة في عام ٢٠١٦، لأسباب أهمها ارتفاع عدد شركات التأمين الدولية (المملوكة للمؤمن عليهم)، فيما انخفض عدد شركات التأمين المحلية خلال الفترة قيد الاستعراض. وانخفض العدد الإجمالي لعمليات تسجيل الشركات في عام ٢٠١٦ بنسبة ٢,٦ في المائة ليصبح ٩٦ ٢٤٨ تسجيلاً، رغم أن عدد عمليات تسجيل الشركات الجديدة انخفض بنسبة ٥,٩ في المائة ليصبح ١١ ١٧٤ تسجيلاً للمرة الأولى منذ عام ٢٠١٣.

١٦ - وإثر توقيع الترتيب الثنائي مع المملكة المتحدة بشأن تبادل المعلومات عن ملكية الانتفاع، دخل نظام ملكية الانتفاع لجزر كايمان حيز النفاذ في ١ تموز/يوليه ٢٠١٧. ويعكس هذا التشريع الجديد العزم المتبادل للمملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار، المعرب عنه في تبادل المذكرات في نيسان/أبريل ٢٠١٦، على مواصلة مكافحة الفساد والاحتيال وغسل الأموال وتمويل الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل وزيادة تعزيز الشفافية والتعاون في مجال إنفاذ القانون في سياق الخدمات المالية. وبمقتضى القانون، يتعين على الشركات المرخصة أو المسجلة في جزر كايمان أن تتعهد سحلاً للمعلومات المتعلقة بملكيتها المنتفعين أو أن تبيّن للسلطات المحلية المختصة السبب في أنها غير مطابقة بتعهد ذلك النوع من السجلات. وتتيح المنصة المركزية لسلطات إنفاذ القانون والسلطات المحلية المختصة إجراء عمليات بحث آنية عن سجلات ملكية الانتفاع لجميع الشركات المرخصة أو المسجلة في جزر كايمان، والتي بدورها تيسر التبادل السلس للمعلومات بشأن المالكين المنتفعين مع سلطات إنفاذ القانون الدولية أو مع السلطات المختصة.

١٧ - وفي البيان الذي اعتمد في الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك بين المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار، المعقود في لندن يومي ٢٨ و ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، رحبت أقاليم ما وراء البحار والمملكة المتحدة بالتقدم الذي أحرزته هذه الأقاليم مع المراكز المالية في تنفيذ الترتيبات المنصوص عليها في المذكرات المتبادلة عن تبادل المعلومات المتعلقة بملكية الانتفاع في سياق إنفاذ القانون، بما في ذلك إنشاء نظم جديدة وآمنة لجمع المعلومات المتعلقة بملكية الانتفاع وتبادلها واستخدامها، حيث لا توجد بالفعل. والتزم المجلس الوزاري المشترك باستعراض فعالية الترتيبات قبل ستة أشهر من الموعد

النهائي لتنفيذها. ورحب بتعاون أقاليم ما وراء البحار في الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز الشفافية الضريبية والتصدي للحريمة المالية والمشاركة البناءة لهذه الأقاليم مع الفريق المعني بمدونة قواعد السلوك (ضرائب مؤسسات العمل التجاري) التابع للاتحاد الأوروبي ومشاركتها في الاجتماع الأول للمنتدى العالمي لاسترداد الأصول. وكرر المجلس الوزاري المشترك تأكيد التزامه بإظهار الحس القيادي في جهود التصدي للفساد وأعلن التزامه بإعطاء الأولوية لمزيد من العمل للتمكين من توسيع نطاق تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد إلى الأقاليم في الوقت المناسب، ولا سيما عندما تطلب الأقاليم ذلك، وبتحديد مسار واضح لتلك العملية، بناء على الاجتماع الذي عقد خلال الدورة السابعة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية، المعقودة في فيينا من ٦ إلى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

١٨ - وأفادت الدولة القائمة بالإدارة أن جزر كايمان احتفظت بتصنيفها باعتبارها "ممثلة إلى حد كبير" في تقرير استعراض الأقران بشأن تبادل المعلومات لعام ٢٠١٧ (الجزء الثانية)، الذي أجراه المنتدى العالمي المعني بالشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية. وبالإضافة إلى ذلك، حدد مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي جزر كايمان باعتبارها ولاية قضائية متعاونة للأغراض الضريبية. ولاحظ الاتحاد الأوروبي أنه يمكن لجزر كايمان مع ٤٦ بلداً آخر أن تجري مزيداً من التحسينات للحيلولة دون إساءة الاستعمال. وفي تقييم الاتحاد الأوروبي لجزر كايمان إزاء ثلاثة معايير (الشفافية الضريبية؛ وتنفيذ برنامج تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)، لم يعبر الاتحاد الأوروبي عن أية شواغل حيال وضع جزر كايمان في هذا الخصوص. وفيما يتعلق بمعيار الضريبة العادلة، أقر الاتحاد الأوروبي بشكل إيجابي بأن النظام الضريبي لجزر كايمان لا يفرق بين أحد على أساس أية عوامل من قبيل الإقامة. غير أن الجزر وافقت على إجراء تقييم إضافي لمعيار الضريبة العادلة والتزمت بالعمل مع مسؤولي الاتحاد الأوروبي على معالجة هذه المسألة بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

١٩ - وجزر كايمان طرف في الاتفاقية المبرمة بين أوروبا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية. والجزر طرف أيضاً في الاتفاق المتعدد الأطراف للسلطات المختصة بشأن التبادل التلقائي للمعلومات المتعلقة بالحسابات المالية بشأن المادة ٦ من الاتفاقية. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، اكتملت عمليات التبادل الأولى بموجب معيار الإبلاغ المشترك لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

جيم - السياحة

٢٠ - أسهم توسيع نطاق القطاع السياحي في نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٦ وفي النصف الأول من عام ٢٠١٧. فشركة الخطوط الجوية لجزر كايمان، إلى جانب شركات أخرى، تقدم خدمات دولية من عدة مدن في بنما، وجامايكا، وكندا، وكوبا، وهندوراس، والولايات المتحدة الأمريكية وعدد من البلدان الأوروبية. وتسيّر شركات الطيران المحلية والطائرات المؤجّرة رحلات بين الجزر الثلاث في الإقليم.

٢١ - وفي عام ٢٠١٦، بلغ عدد السياح الوافدين إلى الإقليم ٢,١ مليون زائر، وهو ما يمثل انخفاضاً طفيفاً نسبته ٠,٢ في المائة مقارنةً بعام ٢٠١٥، لأسباب أهمها انخفاض بنسبة ٠,٣ في المائة في عدد الوافدين على متن السفن السياحية الذين بلغ عددهم ١,٧ مليون سائح تقريباً. وبقي عدد الزوار الذين يقيمون ليلةً واحدة ثابتاً نسبياً في عام ٢٠١٦ حيث بلغ ٤٥١ ٣٨٥ زائر. ورغم ضعف النمو، ما فتئ عدد الزوار الذين يقضون ليلةً واحدة في الإقليم يزداد منذ عام ٢٠٠٩ بينما ظلّ العدد الإجمالي للوافدين

يتراوح بين ١,٧ مليون و ٢,١ مليون زائر. ووفقاً لما ذكرته حكومة الإقليم، فإن مجموع عدد السياح الوافدين قد بلغ حوالي ١,١ مليون سائح، في الستة أشهر الأولى من عام ٢٠١٧، أي بانخفاض قدره ٧,١ في المائة مقارنةً بالفترة نفسها من عام ٢٠١٦. ومن أولئك السياح، ارتفع عدد الوافدين جواً، بنسبة ٣,٧ في المائة، من ٤٩٠ ٢١٠ سائحا إلى ٢٣٥ ٢١٨ سائحا، بينما انخفض عدد الوافدين على متن السفن السياحية بنسبة ٩,٤ في المائة، من ٣٠٥ ٩٧٣ سائحا إلى ٩٢٩ ٨٨١ سائحا.

دال - الزراعة

٢٢ - في عام ٢٠١٦، ساهم قطاعا الزراعة وصيد الأسماك بمبلغ ١٠,٦٦ ملايين دولار كايماي في الناتج المحلي الإجمالي للإقليم، مقارنةً بمبلغ ١٠,٤ ملايين دولار في عام ٢٠١٥، وهو ما يمثل نسبة ٠,٣٢ المائة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٦.

٢٣ - وتواصل وزارة الزراعة تشجيع الإنتاج الزراعي المحلي من خلال تقديم الدعم الفني للمزارعين وتثقيفهم ومساعدتهم. وأفادت الدولة القائمة بالإدارة بأن إحدى المبادرات الرئيسية التي ستكون موضع اهتمام الوزارة لدعم الهدف الاستراتيجي المتمثل في بناء قطاع زراعي قوي هو الانتهاء من وضع سياسة الأمن الغذائي والتغذوي لجزر كايمان، التي بدأتها الإدارة السابقة. وتعزز الوزارة القيام - بالتعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين - باستعراض التقرير عن مشروع السياسة، والمشاركة في مشاورات إضافية مع أصحاب المصلحة، ومن ثم تقديم المشروع النهائي إلى مجلس الوزراء للموافقة عليه.

هاء - الهياكل الأساسية

٢٤ - جاء في بيانات رسمية أن عدد تراخيص البناء الصادرة في عام ٢٠١٦ قد ارتفع بنسبة ٩,٢ في المائة، أي من ٧٣٦ رخصة في عام ٢٠١٥ إلى ٨٠٤ رخص. وفي المقابل، ارتفعت قيمة رخص البناء، من ١٨٦,٩ مليون دولار كايماي في عام ٢٠١٥ إلى ٢٤٧ مليون دولار كايماي، وهو ما يمثل نمواً بنسبة ٣٢,١ في المائة. وتمت الموافقة على ما مجموعه ٩٧٢ مشروعاً من المشاريع المقترحة تبلغ قيمتها ٤٠٦,٧ ملايين دولار كايماي في عام ٢٠١٦، مقارنةً مع ٩٩٠ مشروعاً بقيمة ٤٥٨,٨ مليون دولار كايماي في عام ٢٠١٥.

٢٥ - ووفقاً لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة فإن شبكة الطرق في جزيرة كايمان الكبرى تتألف من نحو ٥١٥ كيلومتراً من ممرات التنقل بحوالي ٥٨ كيلومتراً من الطرق الرئيسية الأولية و ٩٥ كيلومتراً من الطرق الرئيسية الثانوية.

٢٦ - ووفقاً لما جاء في البيان المتعلق بسياسة ميزانية الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ المؤرخ ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٦، فإن من المتوقع أن يُنجز مشروع إعادة تطوير مطار أوين روبرتس الدولي بحلول منتصف عام ٢٠١٨.

واو - الاتصالات السلكية واللاسلكية والمرافق العامة

٢٧ - تتولى في الوقت الراهن أربع شركات للاتصالات السلكية واللاسلكية تقديم خدمات الاتصال الصوتي ونقل البيانات عبر خطوط الهاتف الثابت و/أو الهاتف الجوال، وتتولى ثلاث شركات تقديم خدمات التلفزيون للمشتركين. وتوجد في الإقليم ١٥ محطة إذاعية تبث إرسالها بنظام تضمين التردد. ووفقاً لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، فإن العدد الكلي لخطوط الهاتف الثابت والجوال قد ارتفع بنسبة ٤,٨ في المائة،

في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، فأصبح ١٣٠.٠٤٢ خطا. وخلال الفترة نفسها، ارتفع عدد الوصلات بشبكات النطاق العريض الثابتة والعالية السرعة بنسبة ٠,٣ في المائة ليصبح ٥٠.٦٤٥ وصلة.

٢٨ - وفي جزيرة كايمان الكبرى، حيث تتمتع الشركة الكاريبية للخدمات العامة بترخيص غير حصري لتوليد الكهرباء وترخيص حصري لنقلها وتوزيعها، يعتمد توليد كل الكهرباء تقريبا على وقود الديزل المستورد. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وافقت هيئة تنظيم الكهرباء على اتفاق لشراء ٥ ميغاواط من الطاقة الشمسية أبرم بين شركة محلية لتوليد الطاقة والشركة الكاريبية للمرافق العامة لتوفير الطاقة من أجل تزويد نحو ٨٠٠ منزل بالطاقة الشمسية المتجددة. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، فإن من المقرر أن يُجزر المشروع في أوائل عام ٢٠١٧. وعلاوةً على ذلك، لدى كايمان الكبرى، منذ عام ٢٠١١، برنامج يملكه المستهلكون لتوليد الطاقة المتجددة، يتيح للمستهلكين توليد الطاقة من مصادر متجددة وتقديم تعويضات لهم بمنح أسعار مستقرة في الأجل الطويل، بقدره رفعت حدودها الحالية إلى ٦ ميغاواط ساعي مقابل ٤ ميغاواط ساعي في عام ٢٠١٦. وفي جزيرتي كايمان براك وكايمان الصغرى، تمتلك شركة كايمان براك للكهرباء والإضاءة رخصتين حصريتين من المقرر أن يُعاد التفاوض بشأنهما في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨. وتشير الإحصاءات الرسمية إلى أن صافي إنتاج الكهرباء في عام ٢٠١٦ قد ارتفع من ٦٢٣ ٧٠٠ ميغاواط ساعي إلى ٦٥٠ ٣٠٠ ميغاواط ساعي، أو بنسبة ٤,٣ في المائة، مقارنةً بعام ٢٠١٥، بينما ارتفع استهلاك الكهرباء من ٥٨٢ ٠٠٠ ميغاواط ساعي إلى ٦٠٧ ٧٠٠ ميغاواط ساعي، أو بنسبة ٤,٢ في المائة، مقارنةً بعام ٢٠١٥.

٢٩ - ووفقا لبيانات رسمية، ارتفع استهلاك المياه في جزر كايمان في عام ٢٠١٦ بنسبة ٧,٩ في المائة إلى حوالي ١,٩ مليون غالون، بينما ارتفع إنتاج المياه إلى ٢,٢ مليون غالون، أو بنسبة ١٣,٩ في المائة، من ١,٩ مليون غالون في عام ٢٠١٥.

رابعاً - الأحوال الاجتماعية

ألف - لمحة عامة

٣٠ - وفقا لمعلومات قدمتها الدولة القائمة بالإدارة، تلقت ٢ ٠٠٠ أسرة شكلا من أشكال خدمات المساعدة الحكومية في السنة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦.

٣١ - ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، فتوخيا لقدر أكبر من الفعالية في معالجة المسائل الاجتماعية في الإقليم، تواصل وزارة الشؤون المجتمعية والشباب والرياضة بصورة استراتيجية إعادة مواءمة الخدمات المقدمة تحت إشرافها، مع التركيز بشكل خاص على حماية الطفل. وتقدم وحدة تقييم الاحتياجات خدمات الرعاية الاجتماعية، تشمل توفير الغذاء والسكن والإيجار ودفع تكاليف الدفن، إلى المحتاجين من مواطني جزر كايمان. وبالإضافة إلى ذلك، تتولى إدارة خدمات الطفل والأسرة إدارة الخدمات السريرية (مثل التحقيق في مسائل الرعاية والحماية، وتقييم ورصد الحالات التي تنطوي على إساءة معاملة الأطفال، والكفالة الحضانية، وعمليات تقييم التبنّي والحضانة)، والخدمات البرنامجية (بما في ذلك توفير خدمات الإقامة للكبار ذوي الاحتياجات الخاصة والأشخاص ذوي الإعاقة، والتنمية المجتمعية والتأهب للكوارث)، فضلا عن الخدمات المقدمة إلى المسنين من المواطنين. وفي أيار/مايو ٢٠١٦، أنشأت حكومة الإقليم هيئة حماية

الطفل، التي تضم الوكالات الحكومية ذات الصلة وممثلين للهيئات غير الحكومية، وذلك باعتبارها منتدى لتعمل في إطارها تلك الوكالات معاً على تحسين إدارة شؤون حماية الطفل في جزر كايمان.

٣٢ - ووفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، واصلت إدارة الخدمات الاستشارية تعزيز خدماتها لتلبية مجموعة أوسع من الاحتياجات الناشئة في المجتمع بمزيد من الفعالية، بطرق شتى منها مثلاً توفير العلاج المجتمعي والخدمات الاستشارية التي أعيدت هيكلتها لتقديم استجابات أنجع للعدد المتزايد من المحتاجين، وبرنامج العلاج بالموسيقى بدأ العمل به حديثاً، وتوجيهه للآباء، وحلقات عمل في مجال تنمية المهارات، وبرامج أخرى.

باء - العمل والهجرة

٣٣ - وفقاً لإحصاءات الحكومة، بلغت القوة العاملة في عام ٢٠١٦ ما مجموعه ٤٢ ١٩٦ شخصاً، تضم ١٩ ٩٣١ شخصاً من مواطني جزر كايمان (٤٧,٢ في المائة من القوة العاملة) و ٢٢ ٢٦٥ شخصاً من غير مواطني جزر كايمان (٥٢,٨ في المائة). وأشارت التقديرات إلى أن مجموع عدد الأشخاص العاملين في عام ٢٠١٦ قد بلغ ٤١١ ٤٠ شخصاً، بزيادة قدرها ٣,٣ في المائة عن مجموع عددهم في العام السابق. وارتفع معدل البطالة بين مواطني جزر كايمان من ٦,٢ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ٧,١ في المائة في عام ٢٠١٦، بينما انخفض المعدل بين غير المواطنين من ٢,٥ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ١,٧ في المائة في عام ٢٠١٦. وتقدّر حكومة الإقليم أن معدل البطالة بلغ في ربيع عام ٢٠١٧ ما نسبته ٤,١ في المائة.

٣٤ - وقدمت اللجنة الاستشارية المستقلة المعنية بالحد الأدنى للأجور - التي عينها مجلس الوزراء بموجب أحكام قانون العمل (٢٠١١)، توصياتها النهائية بشأن تحديد نظام الحد الأدنى للأجور لجزر كايمان في شباط/فبراير ٢٠١٥، التي وافقت عليها الحكومة. وُحُدِّد الحد الأدنى للأجر في ٦ دولارات للساعة في ١ آذار/مارس ٢٠١٦ بإصدار الأمر المتعلق بالعمل لعام ٢٠١٦ (الحد الأدنى للأجر الأساسي الوطني). وأجرى مكتب الاقتصاد والإحصاءات، بالاتفاق مع وزارة الموارد البشرية والهجرة ووزارة الشؤون المجتمعية، الدراسة الاستقصائية لأجور العمالة المهنية لعام ٢٠١٧ في القطاعين العام والخاص لجميع المهن. وسوف تُستخدم نتائج الاستقصاء في المقام الأول لمساعدة الوزارة في وضع قاعدة بيانات شاملة تتناول العمالة والتعويضات.

٣٥ - وكما ورد في تقارير سابقة، نُقِّح قانون الهجرة في الإقليم في عام ٢٠١٣ لإنفاذ تغييرات تشمل، في جملة أمور، منح الإقامة الدائمة، وانتهاء الأجل الأقصى المسموح فيه لإعفاء الموظفين الأساسيين من طلب الحصول على تصريح بالعمل، والفترة التي يجوز فيها العمل لأخصائيي تقديم الرعاية دون طلب تصريح.

٣٦ - وتشير إحصاءات الحكومة إلى أن عدد تصاريح العمل الصادرة للعمال من غير مواطني جزر كايمان قد ارتفع بنسبة ٢,٤ في المائة، من ٢٢ ٧٥٦ تصريحاً في عام ٢٠١٥ إلى ٢٣ ٢٩٨ تصريحاً في عام ٢٠١٦، وأن عدد التصاريح الصادرة في النصف الأول من عام ٢٠١٧ ارتفع بنسبة ٥,٦ في المائة مقارنةً بالفترة نفسها من عام ٢٠١٦.

جيم - التعليم

٣٧ - التعليم إلزامي لجميع الأطفال المقيمين الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ أعوام و ١٦ عاماً. ويقدم نظام التعليم العام خدماته إلى ثلثي أطفال جزر كايمان تقريباً، بينما يرتاد الباقون مدارس خاصة

غير مجانية. وفقا لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، فإن الأطفال من غير مواطني جزر كايمان لا يمكنهم الالتحاق بنظام التعليم العام إلا في حالات استثنائية. أما التعليم العالي فتقدمه مؤسسات من القطاع العام وأخريان من القطاع الخاص. ويستفيد الطلاب الوافدون من أقاليم ما وراء البحار من معدلات الرسوم التي يسدها الطلاب المحليون في الجامعات البريطانية، على أن يستوفوا شرط الإقامة في إقليم بريطاني ما وراء البحار، أو المنطقة الاقتصادية الأوروبية أو سويسرا لفترة ثلاث سنوات قبل السنة الدراسية الأولى من مسار دراستهم. وإضافة إلى ذلك، بإمكان أولئك الطلاب الحصول على تمويل يوفره الاتحاد الأوروبي لطلاب التعليم العالي والتعليم المهني.

دال - الصحة العامة

٣٨ - التأمين الصحي إلزامي في جزر كايمان. وتتولى هيئة الخدمات الصحية في الإقليم مسؤولية توفير جميع أنواع الرعاية الصحية العامة. وأفادت منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، أن تلك الهيئة هي المزود الوحيد لخدمات الرعاية الصحية العامة، على المستويات الخدمية الأولى والثاني والثالث.

٣٩ - ووفقا للمعلومات الواردة من منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، أطلقت وحدة بحوث البعوض ومكافحته في تموز/يوليه ٢٠١٦ بعوضا معدلا وراثيا في منطقة وست باي في جزيرة كايمان الكبرى. ومن المتوقع أن يستمر العمل بالتدابير المعيارية لمكافحة البعوض خلال المشروع، وإذا ما نجح المشروع في الحد من عدد البعوض من نوع "إيدس إيجبتي، Aedes aegypti"، فسيتم النظر في إطلاق هذا البعوض عبر كافة أنحاء جزيرة كايمان الكبرى.

٤٠ - ورحب المجلس الوزاري المشترك المعني بأقاليم ما وراء البحار في اجتماعه السادس بمواصلة وزارة الصحة في المملكة المتحدة، في شراكة مع الأقاليم ووكالة الصحة العامة - إنجلترا، دعمها والتزامها إذكاء الوعي باللوائح الصحية الدولية وتنمية القدرات ذات الصلة للاستجابة لحوادث الصحة العامة الكبرى، بما في ذلك تفشي الأمراض. وناقشت المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار أهمية إذكاء الوعي بالأمراض غير المعدية كالسمنة ومشاكل الصحة العقلية وآثار تلك التحديات على سكان الأقاليم، وأهمية بناء القدرات والخبرات في الأقاليم للتصدي لتلك الأمراض. وأعلنا التزامهما بالتعاون في معالجة تلك القضايا الهامة من أجل تبادل أفضل الممارسات والموارد في مجال النهج الوقائية وسبل تكييفها للاحتياجات المحلية.

هاء - الجريمة والسلامة العامة

٤١ - يرأس إدارة الشرطة الملكية بجزر كايمان، وقوامها ٤٥٢ فردا، مفوض شرطة مسؤول أمام الحاكم.

٤٢ - ووفقا لإحصاءات رسمية قدمتها حكومة الإقليم، انخفض العدد الإجمالي للجرائم المبلغ بنسبة ٦,٧ في المائة، في عام ٢٠١٥ مقارنةً بالسنة السابقة، من ٣ ٩٤٨ حادثا في عام ٢٠١٤ إلى ٣ ٦٨٥ حادثا في عام ٢٠١٥. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، فقد هبط عدد الجرائم الخطيرة التي وقعت في عام ٢٠١٥ إلى ٨٦٠ جريمة، مقارنةً بعددها البالغ ٩٢١ جريمة في عام ٢٠١٤، وهو ما يمثل نقصانا بنسبة ٦,٦ في المائة. غير أن جرائم السطو على المنازل ما زالت تمثل مشكلة مستفحلة، حيث سُجّل في عام ٢٠١٥ وقوع ٧٦٧ عملية سطو، بما يمثل انخفاضا طفيفاً عن ٧٧٧ عملية المسجلة في عام ٢٠١٤.

٤٣ - وبالإضافة إلى ذلك، سُجِّل وقوع ١٠٦٨ حادث مرور في عام ٢٠١٥، وهو زيادة بنسبة ١٠,٣ في المائة عن الحوادث المبلغ عنها في عام ٢٠١٤ وعددها ٩٦٨ حادثاً. وارتفع عدد الوفيات من ٤ حالات في عام ٢٠١٤ إلى ١٢ حالة في عام ٢٠١٥.

٤٤ - وتشير الإحصاءات الرسمية المقدّمة من حكومة الإقليم إلى أن الجرائم التي عُرضت قضاياها على محكمة الأحداث في عام ٢٠١٦ قد انخفض عددها من ٩٨ جريمة في عام ٢٠١٥ إلى ٤٩ جريمة. وانخفض في عام ٢٠١٦ عدد القضايا التي أُدين فيها أحداث بارتكاب أفعال إجرامية إلى ٤٢ قضية (٣٥ من الذكور و ٧ من الإناث)، مقارنةً بما عدده ٦٤ قضية في عام ٢٠١٥ (٥٢ من الذكور و ١٢ من الإناث).

٤٥ - والسلطة النقدية في جزر كايمان هي الهيئة المسؤولة عن رصد مدى الامتثال للمعايير المالية الدولية في الإقليم وعن إطلاع حكومة الإقليم بانتظام على استنتاجاتها. وأُنشئت لجنة لمكافحة الفساد بموجب قانون مكافحة الفساد في الإقليم (٢٠٠٨).

٤٦ - وخلال عام ٢٠١٧، واصلت المملكة المتحدة توفير التمويل لتغطية تكاليف مستشار لشؤون إنفاذ القانون موجود في ميامي، بالولايات المتحدة، يتولى تنسيق وإدارة وتيسير تقديم التدريب وإسداء المشورة الاستراتيجية لبدء تطبيق التقنيات والمهارات الجديدة اللازمة لوكالات إنفاذ القانون بالإقليم. لا تزال سفينة الدعم *Mounts Bay* التابعة للبحرية الملكية أو للأسطول الملكي الاحتياطي متمركزة في منطقة البحر الكاريبي منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، في إطار مهام الدوريات البحرية الملكية شمال الأطلسي لضمان وجود بحري للمملكة المتحدة، وتقديم المساعدة الإنسانية، ودعم الإغاثة في حالات الكوارث وخدمات الاتصال خلال الأزمات في المنطقة طوال العام. وعملت السفينة أيضاً مع قوات بحرية وأخرى تابعة لحرس السواحل في المنطقة على مكافحة الأنشطة غير المشروعة في أعالي البحار. وقدمت السفينتان *Mounts Bay* و *Ocean* مساعدة غوث إنسانية إلى المنطقة، لاسيما إلى الأقاليم الثلاثة - أنغويلا، وجزر فرجن البريطانية، وجزر تركس وكايكوس - التي تضررت جراء إعصاري إيرما وماريا، في شهر أيلول/سبتمبر.

واو - حقوق الإنسان

٤٧ - أنشئت لجنة حقوق الإنسان بموجب المادة ١١٦ من الأمر الدستوري لجزر كايمان في عام ٢٠٠٩ وجرى التعيين لأول مرة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وتمثل المسؤولية الرئيسية للجنة في تعزيز فهم حقوق الإنسان ومراعاتها في جزر كايمان. وبالإضافة إلى ذلك، تتمتع اللجنة بسلطات لقبول الشكاوى العامة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان المحتملة والتحقيق فيها، وتوفير منتدى للوساطة أو التوفيق، وتقديم المشورة والتوجيه، ونشر تقارير عن مبادراتها الخاصة بشأن قضايا حقوق الإنسان. وهي هيئة مستقلة لا تخضع لتوجيه أو تحكم شخص أو سلطة.

٤٨ - وقد دخل الجزء الأول من الأمر الدستوري لجزر كايمان لعام ٢٠٠٩ الذي يحدد شرعة الحقوق والحريات والمسؤوليات حيز النفاذ في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، باستثناء الأحكام المتعلقة بالفصل بين السجناء (المدانون عن غير المدانين، والأحداث عن الكبار على حد سواء) التي دخلت حيز النفاذ في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. ووفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، فقد بنت المحاكم في عدد من المطالبات المتعلقة بجبر الضرر الناجم عن الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان، بما في ذلك بعض المطالبات التي تطعن في مدى توافق التشريعات مع قانون شرعة الحقوق.

٤٩ - يخضع الإقليم للعديد من الاتفاقيات والصكوك الرئيسية لحقوق الإنسان التي انضمت إليها الدولة القائمة بالإدارة، بما في ذلك اتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري بكافة أشكاله، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل. ووحدة الشؤون الجنسانية، التابعة لوزارة التعليم والعمالة والشؤون الجنسانية، هي مركز التنسيق داخل حكومة جزر كايمان المعنية بمعالجة مسألة تعميم مراعاة المنظور الجنساني. ومن خلال هذه الوحدة، توفر الوزارة التدريب الجنساني على مستوى القطاع، وجهود التعليم العام، والتدريب على التوعية بالمسائل الجنسانية، وتحليل السياسات والعمليات والبرامج داخل الوزارة والكيانات الحكومية الأخرى حسب الاقتضاء.

٥٠ - ولقد وضعت سياسة جزر كايمان المتعلقة بالإعاقة للفترة ٢٠١٤-٢٠٣٣، في إطار رؤية تكفل للأشخاص ذوي الإعاقة إمكانية العيش بكرامة وفي جو يسوده الاحترام، وتتاح لهم فيه الفرصة للمشاركة الكاملة في المجتمع. فوفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، أقرت الجمعية التشريعية قانون الإعاقة (سولومون وبستر) المؤرخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ لتنفيذ أجزاء من تلك السياسة وتوفير جانب آخر من جوانب الحماية للحقوق المدنية والسياسية للأشخاص ذوي الإعاقة خارج النطاق المنصوص عليه في الدستور والقوانين السارية الأخرى. والقانون المذكور ينص بوجه خاص على إنشاء مجلس وطني معني بالأشخاص ذوي الإعاقة يتولى الإشراف على تنفيذ السياسات ويقوم بإنشاء سجل طوعي لأشكال الإعاقة بهدف تحسين كمية وجودة البيانات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة لتسترشد به السياسات والتشريعات والخدمات.

٥١ - ووفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، أقر مجلس الوزراء سياسة كبار السن في جزر كايمان للفترة ٢٠١٦-٢٠٣٥ في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ للنهوض برفاه كبار السن في جميع مناحي الحياة، بما في ذلك تقديم خدمات التعليم والدعم الأسري والمجتمعي مدى الحياة، والاستقلال الذاتي وتحقيق الذات، ومسائل المساواة بين الجنسين، والصحة، والعمالة، والحماية القانونية.

٥٢ - وفي الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك المعني بأقاليم ما وراء البحار، ناقشت المملكة المتحدة وقادة أقاليم ما وراء البحار تصميمهم المشترك على مواصلة تعزيز احترام حقوق الإنسان والامتثال للالتزامات الدولية في الأقاليم. وفي البيان المعتمد في ذلك الاجتماع، رحب المشاركون بالمشاركة البناءة للأقاليم في الأعمال التحضيرية لعملية الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان في هذا الصدد. وأكد قادة أقاليم ما وراء البحار مجدداً التزامهم بضمان أعلى المعايير الممكنة لحماية الأطفال وتعزيز رفاه الأطفال في الأقاليم. وفي الاجتماع، ناقش ممثلو المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار التقدم المحرز في تعزيز التعاون بين الوكالات في الأقاليم ووضع خطط استجابة وطنية لتحديد أولويات السياسة العامة، ولاحظوا التحديات الاستثنائية لتلك الأقاليم المتضررة من الأعاصير التي ضربتها مؤخراً واتفقوا على أن تظل رفاهية الأطفال أولوية مركزية في خطط الإنعاش، بسبل منها إعادة بناء المدارس. وبالإضافة إلى ذلك، رحبوا بالتقدم المحرز في إطار مذكرة تفاهم لتعزيز مزيد من التعاون الفعال بين أقاليم ما وراء البحار من أجل حماية الأطفال.

خامسا - البيئة والتأهب لمواجهة الكوارث

٥٣ - أدرجت جزر كايمان في التصديق على اتفاقية التنوع البيولوجي من قبل المملكة المتحدة. وتعمل وزارة البيئة، إلى جانب وكالات أخرى، على ضمان المحافظة على الموارد الطبيعية للإقليم وحمايتها. وتضطلع الوكالة الحكومية لإدارة المخاطر في جزر كايمان بالمسؤولية الشاملة عن برنامج إدارة المخاطر في الإقليم، بما في ذلك التأهب لمواجهة المخاطر ومجابهتها وتخفيف آثارها والتعافي منها. ويجرى سنويا التدريب على مواجهة الأعاصير قبل بدء موسمها الذي يتواصل من ١ حزيران/يونيه إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، بالإضافة إلى التدريبات المتصلة بغيرها من الأخطار.

٥٤ - ولا تزال أعمال الصيد الترفيهي والحرفي المتزايدة في المياه الضحلة المحيطة بجزر كايمان تمثل خطرا على البيئة البحرية للإقليم. ويهدف قانون الحفظ الوطني (٢٠١٣) إلى حماية وحفظ النباتات المحمية والمهددة بالانقراض والمتوطنة وموائلها، فضلا عن مجموعة متنوعة من الأحياء البرية في جزر كايمان. ولقد أنشئ مجلس الحفظ الوطني في عام ٢٠١٤ بموجب هذا القانون لتيسير أهدافه. علاوة على ذلك، تتعاون وزارة الزراعة مع المجلس لحماية القطاع الزراعي من الأنواع الدخيلة الجائحة التي قد تؤثر سلبا على إنتاج المحاصيل والإنتاج الحيواني، وكذلك على الصحة العامة والبيئة النباتية والحيوانية كعطاءة كايمان الزرقاء التي لم يعد يوجد منها، حتى الآونة الأخيرة، سوى أعداد قليلة.

٥٥ - وفي أعقاب إقرار اتفاق باريس في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في عام ٢٠١٥، شرعت حكومة الإقليم في مراجعة مشروع سياستها الوطنية لتوليد الطاقة لعام ٢٠١٣ ومشروع سياستها لتغيير المناخ لعام ٢٠١١، اللذين يريان إلى تيسير الانتقال إلى اقتصاد خفيض الكربون، قادر على التكيف مع تغير المناخ. وفي عام ٢٠١٧، تم طرح سياسة الطاقة الوطنية للفترة ٢٠١٧-٢٠٣٧. ووفقاً لرئيس وزراء جزر كايمان، فإن رؤية هذه السياسة المتمثلة في "تعزيز نمط حياة مستدام واعتماده من خلال توفير واستهلاك الطاقة بصورة مسؤولة ومبتكرة"، توفر إطاراً لاستدامة قطاع الطاقة في الإقليم. وتركز هذه السياسة على استغلال الطاقة المتجددة، وتعزيز كفاءة الطاقة وتدابير الحفظ وتدعم أمن الطاقة من خلال تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري المستورد.

٥٦ - وفي البيان الذي اعتمد في الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك المعني بأقاليم ما وراء البحار، اعترفت حكومات المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار، بأن الدمار الذي أحدثه إعصارا إيرما وماريا ذكّر بضعف أقاليم ما وراء البحار في مواجهة الحوادث المرتبطة بتغير المناخ والآثار المدمرة التي يمكن أن تتركها على حياة سكانها وسبل معيشتهم. والتزمت بمواصلة التعاون المشترك قبل انعقاد المنتديات الدولية المعنية بتغير المناخ، لكفالة إدراج آراء وأوليات أقاليم ما وراء البحار بصورة كاملة في المفاوضات. وتم الاتفاق على حضور ممثل من الأقاليم للدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي ستعقد في كاتوفيتشي، بولندا، من ٣ إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، كجزء من وفد المملكة المتحدة، مما يبرز قيمة وجودهم في المساعدة على تعظيم الرسالة المشتركة المتعلقة بالحاجة إلى بلوغ درجة عالية من الطموح بشأن تحقيق الغايات المتعلقة بتغير المناخ. وأكدت المملكة المتحدة من جديد التزامها بالعمل مع أقاليم ما وراء البحار في مسألة توسيع نطاق تطبيق المعاهدات المتعلقة بتغير المناخ بما يشمل الأقاليم، بما في ذلك المضي قدما بالعمل على توسيع نطاق تصديقها على تعديلات الدوحة المدخلة على بروتوكول كيوتو الملحق بالاتفاقية إلى الأقاليم التي بينت استعدادها لذلك، من خلال المشاورات الأولية مع الأقاليم التي لديها اهتمام بالمشاركة في الاجتماعات المتعلقة باتفاق باريس المقرر

عقدتها في النصف الأول من عام ٢٠١٨. وجرى التأكيد على أهمية العمل المضطلع به في الأقاليم في مجال التكيف مع تغير المناخ وتخفيف أثره والتعاون فيما بين الأقاليم من أجل تبادل أفضل الممارسات في مجالي إدارة البيئة ومعالجة المسائل المتصلة بتغير المناخ، بسبل منها الاجتماعات السنوية لوزراء البيئة في الأقاليم.

سادسا - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

٥٧ - جزر كايمان عضو منتسب في اللجنة الاقتصادية لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وفي منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وهي عضو أيضا في الاتحاد البريدي العالمي. ويشترك الإقليم أيضا في أعمال الجماعة الكاريبية بصفته عضوا منتسبا وهو أيضا من الأعضاء في مصرف التنمية الكاريبي واللجنة الأقليمية الدولية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، استضافت جزر كايمان، للمرة الأولى بصفتها عضوا منتسبا في الجماعة الكاريبية، الأسبوع السنوي للزراعة في منطقة البحر الكاريبي، بالتعاون مع أمانة الجماعة الكاريبية والتحالف من أجل التنمية المستدامة للزراعة والبيئة الريفية.

٥٨ - وجزر كايمان، بوصفها من أقاليم المملكة المتحدة غير المتمتعة بالحكم الذاتي، تنتسب إلى الاتحاد الأوروبي دون أن تكون جزءا منه. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، أصبح الإقليم شريكا بموجب قرار رابطة الأقاليم الواقعة وراء البحار بمجلس الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٣ الذي اعتمد، لأسباب منها السعي للابتعاد عن نهج تقليدي للتعاون الإنمائي والانتقال إلى شراكة متبادلة تعزز التنمية المستدامة وقيم ومعايير الاتحاد الأوروبي في العالم على نطاق أوسع. ووفقا للبيان المعتمد في الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار، واصلت المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار حوارهما بشأن الآثار المترتبة على الأقاليم نتيجة لقرار المملكة المتحدة مغادرة الاتحاد الأوروبي المعروف باسم "بريكسيت". وإضافة إلى ذلك، أشير إلى أن أحد الأهداف الواضحة من مفاوضات الخروج هو التوصل إلى اتفاق لا يتعارض مع مصالح جميع أجزاء أسرة المملكة المتحدة، وأكدت المملكة المتحدة أنها ستسعى إلى كفالة الحفاظ على الاستدامة الأمنية والاقتصادية لأقاليم ما وراء البحار وكذلك إلى كفالة تعزيزها حيثما أمكن في مرحلة ما بعد "بريكسيت".

سابعاً - مركز الإقليم في المستقبل

ألف - موقف حكومة الإقليم

٥٩ - ترد في الفرع أولاً أعلاه المعلومات المتعلقة بموقف حكومة الإقليم بشأن مركز جزر كايمان في المستقبل.

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٦٠ - في الجلسة الثامنة للجنة المسائل السياسية الخاص وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، المعقودة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ خلال الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة، ذكر ممثل المملكة المتحدة أن علاقة حكومة بلده بأقاليمها الواقعة وراء البحار هي علاقة حديثة قائمة على الشراكة والقيم المشتركة وحق شعب كل إقليم في اختيار أن يظل إقليمياً بريطانياً. وقال إن الأقاليم جزء لا يتجزأ من عموم بريطانيا، وإن التزام المملكة المتحدة بأمن أقاليمها ورخائها لا يزال قويا، على نحو ما تجلّى في الاستجابة السريعة والشاملة للدمار الذي لحقه إعصار إيرما ببعض الأقاليم، وجهود الإنعاش الجارية حالياً.

٦١ - وأضاف ممثل المملكة المتحدة قائلاً إن المجلس الوزاري المشترك هو المنتدى الرئيسي للحوار السياسي الرفيع المستوى بين المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار. ونظراً لأن المملكة المتحدة تتفاوض على الخروج من الاتحاد الأوروبي، فإنها تلتزم التزاماً كاملاً بمراعاة أولويات أقاليم ما وراء البحار، بما فيها جبل طارق. وقد أنشئ المجلس الوزاري المشترك بين المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار المعني بمفاوضات الاتحاد الأوروبي من أجل مناقشة أولويات الأقاليم وتحديد مزيد من المجالات من أجل التعاون الجماعي. وتابع كلامه قائلاً إن المسؤولية الأساسية لحكومة المملكة المتحدة، في إطار القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، تتمثل في ضمان الأمن والحكم الرشيد للأقاليم وشعوبها.

٦٢ - وفي البيان المعتمد في الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك المعني بأقاليم ما وراء البحار، أشارت حكومة المملكة المتحدة وقادة أقاليم ما وراء البحار إلى أن مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب، على النحو المكرس في ميثاق الأمم المتحدة، ينطبق على شعوب وأقاليم ما وراء البحار. وأكدوا مرة أخرى أهمية تعزيز حق شعوب الأقاليم في تقرير المصير، وهو مسؤولية جماعية على عاتق حكومة المملكة المتحدة بكامل مكوناتها. وأعربوا عن التزامهم باستكشاف السبل التي تمكن أقاليم ما وراء البحار من المحافظة على الدعم الدولي في مواجهة المطالبات العدائية بالسيادة. وبالنسبة للأقاليم التي لديها سكان دائمون، ستواصل المملكة المتحدة دعم طلباتها برفع اسمها من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. واتفقت حكومة المملكة المتحدة وقادة أقاليم ما وراء البحار على أن الهيكلة الأساسية لعلاقتها الدستورية هيكلية صحيحة - فقد نُقلت السلطات إلى الحكومات المنتخبة للأقاليم إلى أقصى حد ممكن، بما ينسجم مع احتفاظ المملكة المتحدة بالصلاحات اللازمة للاضطلاع بمسؤولياتها السيادية. واتفقوا أيضاً على ضرورة مواصلة مشاركتهم في تلك المسائل لكفالة نجاح الترتيبات الدستورية وإعدادها بفعالية تعزيزاً للمصالح العليا للأقاليم والمملكة المتحدة.

ثامناً - الإجراءات التي اتخذتها الجمعية العامة

٦٣ - في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، اتخذت الجمعية العامة بدون تصويت القرار ٧٢/١٠٠، بشأن جزر كايمان، وذلك استناداً إلى تقرير اللجنة الخاصة (A/72/23) وإلى توصية اللجنة الرابعة لاحقاً. وفي ذلك القرار، فإن الجمعية العامة:

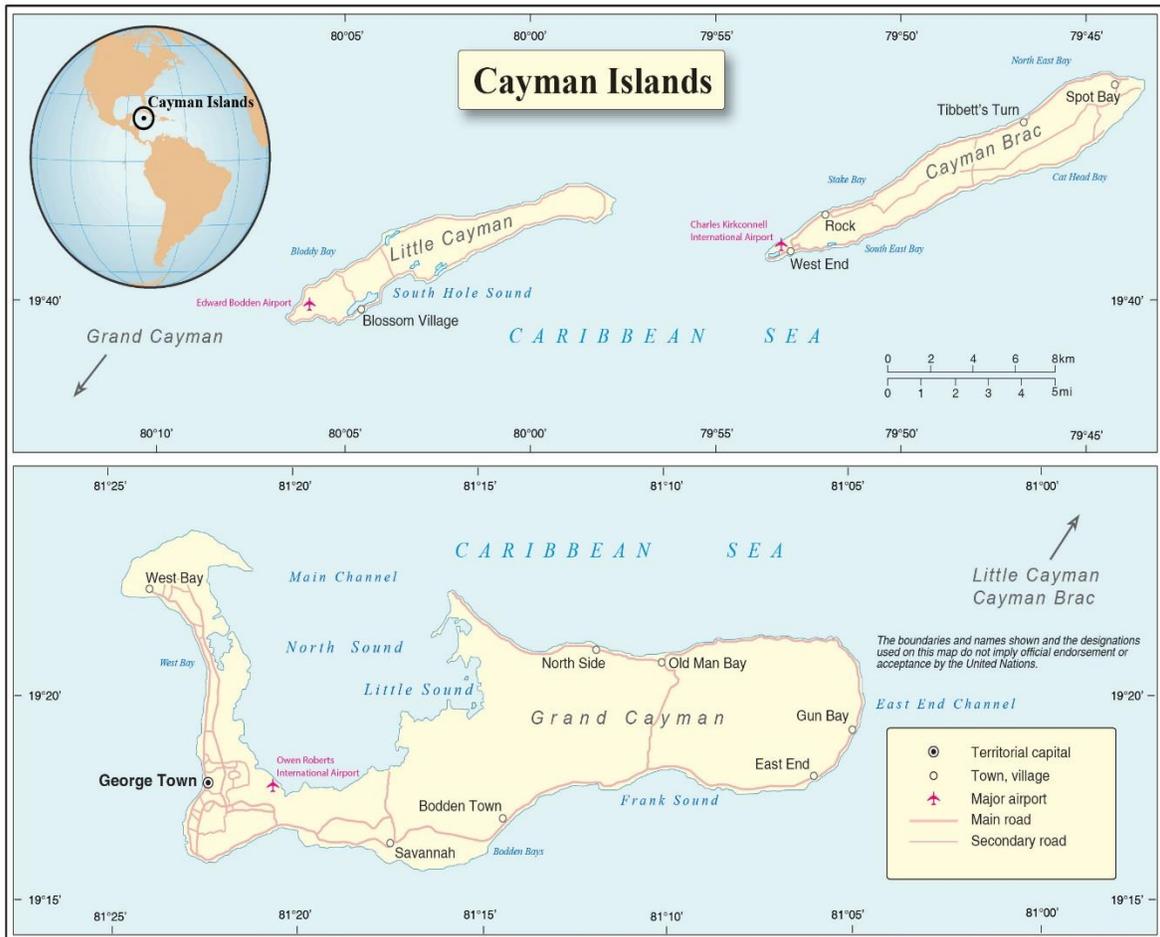
(أ) أعادت تأكيد الحق غير القابل للتصرف في تقرير المصير لشعب جزر كايمان، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) المتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة؛

(ب) أعادت أيضاً تأكيد أنه لا بديل في عملية إنهاء الاستعمار عن مبدأ تقرير المصير الذي يشكل أيضاً حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، على نحو ما تقر به اتفاقيات حقوق الإنسان ذات الصلة بالموضوع؛

(ج) أعادت كذلك تأكيد أن شعب جزر كايمان نفسه هو في نهاية المطاف صاحب الحق في تحديد مركزه السياسي في المستقبل بحرية، وفقاً لأحكام الميثاق ذات الصلة بالموضوع والإعلان وقرارات الجمعية العامة المتخذة في هذا الصدد، ودعت، في هذا الصدد، الدولة القائمة بالإدارة للقيام، بالتعاون مع حكومة الإقليم والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بإعداد برامج تثقيف سياسي للإقليم لتوعية

- الشعب بحقه في تقرير المصير طبقاً للخيارات المشروعة المتعلقة بالمركز السياسي المستندة إلى المبادئ المحددة بوضوح في قرار الجمعية ١٥٤١ (د-١٥) والقرارات والمقررات الأخرى المتخذة في هذا الصدد؛
- (د) أشارت إلى دستور جزر كايمان الصادر عام ٢٠٠٩، وشددت على أهمية أعمال اللجنة الدستورية، بما فيها عملها المتعلق بالتحقيق بشأن حقوق الإنسان؛
- (هـ) طلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير الأعمال المضطلع بها فيما يتعلق بالجهود المبذولة لتوعية الجمهور، بما يتسق مع المادة ٧٣ (ب) من الميثاق، وأهابت في هذا الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية أن تقدم المساعدة، عند طلبها، إلى الإقليم؛
- (و) رحبت بمشاركة الإقليم بنشاط في أعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛
- (ز) شجعت الإقليم على مواصلة المشاركة في أنشطة اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، بما في ذلك الحلقات الدراسية الإقليمية؛
- (ح) أكدت أهمية أن تكون اللجنة الخاصة على علم بآراء شعب جزر كايمان ورغباته وأن تعزز فهمها لأحوال هذا الشعب، بما في ذلك طبيعة ونطاق الترتيبات السياسية والدستورية القائمة بين جزر كايمان والدولة القائمة بالإدارة؛
- (ط) أهابت بالدولة القائمة بالإدارة أن تشارك في أعمال اللجنة الخاصة وأن تتعاون معها تعاوناً كاملاً من أجل تنفيذ أحكام المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق والإعلان ومن أجل إخطار اللجنة الخاصة بتنفيذ أحكام المادة ٧٣ (ب) من الميثاق فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى النهوض بالحكم الذاتي في جزر كايمان، وشجعت الدولة القائمة بالإدارة على تيسير إيغاد البعثات الزائرة والبعثات الخاصة إلى الإقليم؛
- (ي) أعادت تأكيد أن الدولة القائمة بالإدارة مسؤولة، بموجب الميثاق، عن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وصون الهوية الثقافية للإقليم، وطلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تتخذ خطوات للحصول على كل مساعدة ممكنة، سواء على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف، واستخدامها بفعالية في تعزيز اقتصادات الإقليم؛
- (ك) أخذت في الاعتبار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وشددت على أهمية تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة للإقليم من خلال تشجيع نمو اقتصادي مطرد ومنصف وشامل للجميع، وتهيئة مزيد من الفرص للجميع، والحد من أوجه عدم المساواة، ورفع مستويات المعيشة الأساسية، وتعزيز التنمية الاجتماعية العادلة والاندماج الاجتماعي، وتعزيز إدارة الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية على نحو متكامل ومستدام بما يكفل دعم أمور منها التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، وفي الوقت نفسه تيسير حفظ النظم الإيكولوجية وتجديدها وردها إلى حالتها الأصلية وكفالة صمودها في مواجهة التحديات الجديدة والمستجدة، وحثت الدولة القائمة بالإدارة بقوة على الامتناع عن القيام بأي نوع من الأنشطة غير المشروعة والضارة وغير المنتجة التي لا تخدم مصلحة شعب الإقليم، بما في ذلك استخدام الإقليم كملاذ ضريبي؛

- (ل) طلبت إلى الإقليم وإلى الدولة القائمة بالإدارة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية البيئة في الإقليم وحفظها من جميع أشكال التدهور، وطلبت مرة أخرى إلى الوكالات المتخصصة المعنية رصد الأحوال البيئية في الإقليم وتقديم المساعدة إليه وفقاً لنظمها الداخلية السائدة؛
- (م) طلبت إلى اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة مسألة جزر كايمان وأن تقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين وعن تنفيذ هذا القرار.



Map No. 2945 Rev. 1 UNITED NATIONS
June 2016

Department of Field Support
Geospatial Information Section (formerly Cartographic Section)